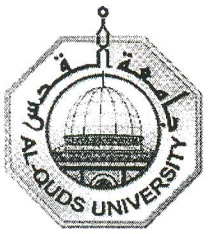

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

" العلاقة بين الوضع الإداري للمرأة الفلسطينية في مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية في محافظة الخليل"

اسم الطالبة: صفاء سعود إسماعيل القط

الرقم الجامعي: 20320154

المشرف: د.إسامة شهوان

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت يوم الأحد بتاريخ 2007/2/4م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعاتهم:

1. د. أسامة شهوان	رئيس لجنة المناقشة	التوقيع:
2. د. عبد الوهاب الصباغ	ممتحناً داخلياً	التوقيع:
3. د. سمير أبو زنيد	ممتحناً خارجياً	التوقيع:

القدس- القدس

1427هـ / 2007م

شكر وامتنان

في مستهل بحثي هذا أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من علمني حرفاً, وأخص بالـــذكر الـــدكتور أسامة شهوان, الذي كان خير معين لي في إعداد هذه الدراسة.

ولا أنسى تقديم عظيم الشكر والامتنان لهذا الصرح التعليمي الشامخ "جامعـــة القـــدس", التـــي ساهمت في تعليمنا وإعدادنا خير إعداد لخدمة وطننا وأمتنا.

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى الهيئة التدريسية في برنامج بناء مؤسسات ممثلة بالـــدكتور زيـــاد قنام.

كما أتقدم بوافرالشكر إلى أعضاء لجنة التحكيم وأفراد عينة الدراسة وكل من كان عوناً لي في إعداد هذه الدراسة وأخص بالذكر الأستاذ بسام بنات

وأخيراً لزملائي مني كل الشكر والتقدير.

صفاء القط

مصطلحات الدراسة

من أبرز المفاهيم التي تحتاج إلى تفسير في هذه الدراسة ما يلي:-

النوع الاجتماعي : يشير هذا المفهوم إلى الأدوات التي يقوم بها الرجل والمرأة في المجتمع، والعلاقات فيما بينهما والتوقعات المطلوبة من كليهما، وتختلف هذه الأمور من مجتمع لآخر ومن جيل لآخر.(عبد الكريم، 2005)

مؤسسات المجتمع المدني : هو تجمع طوعي من منظمات فلسطينية غير حكومية، بمعنى أنها مؤسسات غير هادفة للربح خدماتية في طبيعتها تعمل في حقول إنسانية واجتماعية وصحية تنموية مختلفة وتجمعها رؤية موحدة تهدف إلى تطوير وتعزيز مفاهيم المجتمع المدني.(كمال، 1997)

قانون الأحوال الشخصية : كل ما يرتبط بحال الشخص وذات الإنسان وطبيعة وضعه الإنساني، كونه أباً أوابناً، أو وارثاً أو موروثاً أو محروماً من الميراث أو زوجاً، أو ما يترتب على ذلك من أمور كتوابع الزواج والنفقة والمهر.... الخ.(أبو دية وشحادة، 1994)

التنمية : عبارة عن عمليات التغير الإيجابي في المجتمع، ويستند إلى خططمعدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة.(عقل وفراج، 2000)

التنمية الاجتماعية : هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد أفراده بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات.... بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة

والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى إحداث التغيرات الاجتماعية في بناء المجتمع ووظائفه، لتحقيق الأهداف المجتمعية.(عقل وفراج، 2000)

محافظة الخليل : تقسيم جغرافي لعدد من مناطق جنوب الضفة الغربية، أعقب دخول السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو، حيث تشكل محافظة الخليل 13.9% من إجمالي سكان الأراضي الفلسطينية، البالغ عدد سكانها عام 2005م، 524.510 نسمة، ويتوزع السكان بواقع 67% في الحضر، و 30.1% في الريف، و 2.9% في المخيمات. ويعتبر محافظ الخليل المسئول المباشر عن مختلف القضايا والقائم بأعمال المحافظة الجهاز الإحصائي المركزي، 2005)

الوضع الإداري : الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار في المؤسسة، بمعنى تبوأ المناصب الإدارية العليا وبالتالي القدرة على صناعة القرار.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة التي أجريت على عينة عشوائية من العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الخليل، وكذلك على عينة عشوائية من نساء تولين مناصب إدارية وعضوات مجالس بلدية، إلى تحليل العلاقة ما بين الوضع الإداري للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية في محافظة الخليل، وحاولت هذه الدراسة معرفة تأثير بعض المتغيرات والصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة مثل (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، منطقة السكن، عدد أفراد الأسرة) إضافة إلى تأثير متغيرات أخرى لها علاقة بالمؤسسة وهي (طبيعة المهنة، مجال تخصص المؤسسة، الفئة المستهدفة، عدد أفراد الطاقم، عدد أعضاء الهيئة الإدارية ذكوراً، وإناثاً، وعدد الموظفين والموظفات حول الوضع الإداري للمرأة، ووصولها إلى مواقع صنع القرار، و تأثير ذلك على مساهمة المرأة في عملية التنمية الاجتماعية.

اشتملت الدراسة على خمسة فصول: الفصل الأول تضمن المقدمة ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ومبرراتها، وكذلك فرضياتها وحدودها والمنهجية المتبعة، وصعوبات الدراسة، والفصل الثاني تضمن الإطار النظري المتعلق بمفاهيم ومبادئ النوع الاجتماعي، والقوانين، والمنظمات النسائية، ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك مفهوم التنمية الاجتماعية وقمة التنمية الاجتماعية التي عقدت عام 1995م، إضافة إلى آثار انتفاضة الأقصى 2000 على المرأة كما تناولت الباحثة في هذا الفصل لمحة عن الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية القريبة من الموضوع. أما الفصل الثالث فقد قدمت فيه الباحثة وصفاً لمجتمع الدراسة وأفراده حسب المتغيرات، وبيان صدق أدوات الدراسة وثباتها، أما الفصل الرابع فقد قدمت فيه الباحثة تحليلاً للبيانات ومناقشة أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، وقد أنهت الباحثة هذه الدراسة بالفصل الخامس الذي تناولت فيه أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة وتقديم أهم التوصيات.

وقد تألف مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات المجتمع المدني في محافظة الخليل بمختلف تصنيفاتها ومجالات عملها والبالغ عددها(151) مؤسسة، أما أفراد مجتمع الدراسة فقد كانوا عبارة عن العاملين في مؤسسات المجتمع المدني مع التركيز على الموظفين الإداريين، وأخذت عينة عشوائية طبقية. حيث قامت الباحثة بتصميم استبانة بالاعتماد على الأدب النظري حول وضع المرأة الإداري ومشاركتها بالتنمية الاجتماعية، وهي مكونة من ثلاث

أقسام: حيث احتوى القسم الأول على المعلومات العامة من المبحوثين، أما القسم الثاني فيحوي بيانات حول المؤسسة والقسم الثالث احتوى على فقرات الاستبانة المقسمة إلى ثلاثة محاور: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية.

أما الأداة الثانية فهي عبارة عن أسئلة تم الإجابة عليها عن طريق المقابلة الشخصية مع نساء رياديات في المجتمع وصلن إلى مواقع اتخاذ القرار، وهي عبارة عن ثمانية أسئلة إنشائية، تفحص وضع المرأة الإداري والتحديات التي واجهت هؤلاء النساء في طريقهن للوصول إلى مواقع صنع القرار. وتم إخضاع البيانات للتحليل الإحصائي لاستخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) ومعامل كرونباخ ألفا ومعامل الارتباط بيرسون.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك محدودية في مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار في مؤسسات المجتمع المدني، مما يؤثر سلبياً تجاه عملية التنمية الاجتماعية في محافظة الخليل.

من جانب آخر أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق جوهرية في الاتجاه الكلي لتصورات العاملين في مؤسسات المجتمع المدني حول الوضع الإداري للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغيرات (الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، منطقة السكن، المؤهل العلمي، عدد أفراد الأسرة)، إضافة إلى المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة (طبيعة المهنة ومجال تخصص المؤسسة والفئة المستهدفة، وعدد أعضاء الهيئة الإدارية).

أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى($\alpha \geq 0.05$) لتصورات العاملين في مؤسسات المجتمع المدني حول الوضع الإداري للمرأة ومساهماتها في التنمية الاجتماعية في محافظة الخليل تعزى لمتغير الجنس. وبشكل عام أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين وضع المرأة الإداري وصولها إلى مواقع صنع القرار وبين مساهمة المرأة ومشاركتها فعلياً في عملية التنمية الاجتماعية.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة فقد تقدمت في مجموعة من التوصيات تهدف إلى تحسين وضع المرأة والنهوض بواقعها الإداري ورفع مستوى مساهمتها في التنمية الاجتماعية، وأهم هذه التوصيات مساعدة المرأة على تحقيق استقلالها الاقتصادي، ودعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتوعية الآباء والأمهات بأهمية التنشئة الاجتماعية السليمة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الخاصة بهم. ودعم مؤسسات المجتمع المدني الحكومة للمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في مختلف جوانب حياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.....الخ.

وتأمل الباحثة أن تجد هذه الدراسة أهميتها لدى مؤسسات المجتمع المدني وغيرها في محاولة لتغيير واقع المرأة الإداري ومساعدتها للوصول إلى مواقع صنع القرار وبالتالي ستكون مساهمتها في التنمية الاجتماعية كبيرة وذات أثر إيجابي على كل شرائح المجتمع.

Abstract

The relation between status of the Palestinian woman in the civil community organizations and the social development in Hebron governorate.

Prepared by

Safaa Qutt

Supervised by/

Dr. **Osama Shahwan**

This study on a randomly chosen specimen of workers at civil community organizations in Hebron governorate, also a random specimen of women who got administrative positions and members of municipality councils aimed at analyzing the relationship between the administrative status of woman in the civil community organizations and the social development in Hebron governorate.

This study, too, tried to realize the influence of some variations and personal characterizations of the specimen's individual such as: sex, age, educational qualification, social status, residence and number of family members. Besides to other variations influence that have links to the organization as: nature of job, scope of specialization, targeted people, number of staff, number of managemental board: both male and female, and number of female and male staff about the administration status of woman and her jumping to decision making, then the sequence influence on woman; contribution in process of social development.

The study consists of five chapters. The **first chapter** contained the introduction, the study problem, its importance, aims and justifications, hypotheses, limitations, methodology and difficulties.

While the **second chapter** included the theoretical frame related to concepts and principles of social gender, laws, women organizations, the concept of social development and the summit of social development held in 1995, in addition to influence of Al- Aqsa Intifada of 2000 on women.

The researcher, moreover, discussed a short view of former related studies in both Arabic and foreign languages. However, in the **third**

chapter the researcher introduced a description of the study community and its individuals, according to variations and the credibility instruments and its stability.

On the other hand, the researcher in **fourth chapter** has shown data analysis, a discussion of study questions and testing hypotheses. The researcher ended her study with the **fifth chapter** where she concluded the considerable points and the recommendations.

The study community, however, consisted of all the civil community organizations in Hebron governorate in all their scope of work, whose number rises to (151), while the individuals of the study community were the staff in the civil community organizations, but with a focus on the administrative staff. A randomly specimen has been taken. Here, the researcher prepared a questionnaire relying on theoretical literature about the administrative status of woman and her participation in social development. It consists of three parts; the **first part** contained general data of the researched people, while the **second one** contained information about the organization, and the **third part** contained the questionnaire paragraphs that were divided into three axes: social, economical and political one.

The second instrument was questions that had been replied to through personal interviews with pioneer women in the community. There were eight subjective questions testing the administrative status of women and the challenges they faced in reaching the position of decision – making. The data had been analyzed statistically to find out the standardized deviations, then, the so called (ANOVA) test had been carried out at the statistical level (0.05) taking into consideration Kronbach Alfa and Person measurement.

The results of the study showed that there was limitation in women participation in making decisions at the civil community organizations, affecting negatively the social development process in Hebron governorate. **On the other hand**, the results of the study showed non-existence of considerable differences in the whole trend of staff working in the civil community organizations about the administrative status of the Palestinian woman related to variations in (age, social status, place of residency, educational qualification and number of family members) in addition to variations related to the organization (nature of the job, scope

of work of the organization, targeted people and number of the administrative board).

The results showed differences of statistical indication at the level (0.05) in regard to views of staff in the civil community organizations about the administrative status of woman and her participation in social development in Hebron governorate in regard to sex. **Generally**, the results showed a direct or a forward relation between the administrative status of woman, her reaching to position of decisions making and her actual participation in process of social development.

In light of results the researcher concluded, a number of recommendations to improve woman status in field of social development had been suggested. The most remarkable ones were helping woman to achieve her economical independency, supporting the participation of woman in political life, parents should be aware of importance of good social growth that enables them to take self – decisions, and by support of civil community organizations that the government shall approve the international agreement of canceling all forms of discrimination against woman in all fields of her life; socially, politically and economically ... etc.

The researcher hopes that this study shall be taken into consideration at the civil community organizations and others in an attempt to change the administrative status of woman, and helping her to reach positions of making decisions. **Consequently,** her participation in social development is great and has positive influence on the community.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1.1 مقدمة

تقاس نهضة الأمم و مدى تقدمها في مجالات الحياة المختلفة بحجم مشاركة المرأة في كافة مناحي المجتمع، فالتقدم الاقتصادي يقاس بمدى مشاركة أفراد المجتمع من رجال ونساء في سوق العمل والتقدم الثقافي يقاس بمدى انفتاح المجتمع على الشعوب و تجارب الأمم و التطور السياسي يقاس بمدى تحقيق العدالة لكافة أفراد المجتمع(الدقاق وسعيد، 2005).

وعلى مر سنوات طويلة شاركت المرأة الفلسطينية بشكل فاعل في القضية الفلسطينية وقدمت الكثير من أجلها، فالمرأة عنصر فعال وحي في المجتمع، ولكنها لم تأخذ التقدير والموقع الذي تستحق في المجتمع لتواكب التطور الحاصل في المجتمعات الأخرى.
ناضلت المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال والقهر والاضطهاد وفي سبيل الحرية والسلم والعدالة الاجتماعية. يتعانق الماضي والحاضر وتمشي المرأة بخطى ثابتة تقاوم الحاضر وتسعى نحو التغيير وتصنع المستقبل، وتكرم المرأة الفلسطينية في نضالها، حيث المعاناة كبيرة جراء الحصار والإغلاق والدمار الذي يلحقه الاحتلال الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث يمنعون المرأة الفلاحة من جد زيتونها، والمرأة العاملة من الوصول لعملها، ويعيقون وصول النساء الحوامل والمرضى إلى المستشفيات، ويمنعون الطفلة من الوصول لمدرستها والجامعية إلى جامعتها، ويحرقون قلب الأم على طفلها الذي يحمل الحجر بيده ويحمل مستقبله وحقيبته المدرسية على ظهره.

ومعاناة المرأة الفلسطينية هي معاناة متصلة منذ بدايات القرن العشرين على الصعيدين السياسي والاجتماعي. فقد تم إنشاء أول اتحاد نسائي فلسطيني عام 1921م في مدينة القدس وكانت بذلك أول انطلاقة لمظاهرة فلسطينيات، فساهمت المرأة بشجاعة للتصدي لجنود الاحتلال ورفعت العرائض الاحتجاجية والشعارات في الصحافة المحلية وشاركت في المؤتمرات السياسية الفلسطينية وعقدت المؤتمرات السياسية النسائية فسقطت أول شهيدة في معركة وادي عزون وهي تقاوم مع الثوار (فاطمة غزال) وذلك في عام 1936م.

المرأة الفلسطينية هي التي تقوم بتربية الأجيال وهي تساهم في حل مشاكل التنمية الاجتماعية بصورة كبيرة، ولكنها بحاجة إلى تصميم أكبر لتأخذ دورها الحقيقي في المجتمع، وتبرز المشكلة في التنشئة الاجتماعية للمرأة الفلسطينية، فالرجل هو الوصي على هذا النظام الاجتماعي، ولذلك يجدر البدء بدراسة طبيعة الأسرة الفلسطينية و ذلك للوصول إلى مشاركة كاملة للمرأة في صنع القرار، وقد يكون ذلك بخوض نضال متساو ما بين الرجل والمرأة يقوم على أسس العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة والديمقراطية(أبو عواد، 2003).

إن التخلص من الاحتلال الإسرائيلي يعني رفع الحصار الإسرائيلي عن الفلسطينيين مما يتيح نمواً طبيعياً للمرأة الفلسطينية وتمكينها من إشباع حاجاتها الأساسية وتدعيم مشاركتها في العملية التنموية، فالمرأة الفلسطينية تواجه تحديات كبرى في هذه المرحلة، وما زال أمامها إنجازات كثيرة في المستقبل في سبيل الاستقلال والتحرر. ولذلك هناك ضرورة لإيجاد الأدوات التنظيمية وآليات العمل وتوحيد الجهود النسائية بكل توجهاتها السياسية لمواجهة الواقع.
"الأم الفلسطينية هي الذاكرة الفلسطينية، هي التي حملت قصص الأرض والوطن..وجعلت من الأرض حلماً يستحق أن يعاش".

ارتبط نشوء مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين بدون شك بغياب سلطة وطنية شرعية، وقطاع خاص ضعيف و تحت ظروف احتلال و قهر و استعمار منذ مطلع هذا القرن، و تغييب مفتعل للشخصية الوطنية الحضارية للشعب الفلسطيني، فنشأت هذه المؤسسات لتسد الثغرات في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و التربوية و الصحية و الثقافية، وأصبحت بمثابة أدوات نضالية تتحدى استراتيجية الحرمان و القهر، وهكذا تطورت هذه المؤسسات

بأنماطها المختلفة و بأهدافها المتعددة و المتشعبة لتصبح النسيج العضوي لشعب يعيش تحت وطأة احتلال مستمر.

ومع استمرار و تصعيد ظروف القمع و الاضطهاد و الحرمان، تطورت مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين لتقوم بمهام و مسؤوليات هي من صلب مسؤوليات السلطة، وبالتالي اعتمد المجتمع الفلسطيني و خاصة في ظل الظروف الراهنة على مؤسسات المجتمع المدني لتوفير خدمات أساسية في مجالات مختلفة منها تأمين مساعدات للأسر المحتاجة و رعاية المعاقين و المسنين، وإنشاء مشروعات للإنتاج وتوفير فرص للعمالة ومتابعة و توثيق الحقوق الإنسانية المنتهكة، وتوفير خدمات صحية على المستويات المختلفة، وإيجاد نواد رياضية و اجتماعية و مراكز ثقافية و فنية و نقابات مهنية ومراكز نسوية.....

أما التنمية الاجتماعية فهي هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد أفراده بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات، وغيرها بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى إحداث التغيرات الاجتماعية في بناء المجتمع ووظائفه، لتحقيق الأهداف المجتمعية (عقل وفراج، 2000).

وتقسم الدراسة إلى خمسة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للبحث، فتضمن هذا الفصل أهمية الدراسة، وأهدافها ومشكلتها و أسئلتها وفرضياتها وحدوها وصعوباتها، في حين اشتمل الفصل الثاني على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وقد قسم هذا الفصل إلى عدة موضوعات تناولت "النوع الاجتماعي"، وركزت على التنشئة الاجتماعية للنوع الاجتماعي وتضمن مجالات أخرى متعلقة بالنوع الاجتماعي مثل التعليم والصحة والمشاركة السياسية.....
إضافة إلى حقوق المرأة الفلسطينية، وقانون الأحوال الشخصية وقانون الانتخاب. كما تناولت الباحثة موضوع نضال المرأة الفلسطينية سياسياً واجتماعيا في سبيل الحصول على حقوقها الإنسانية المشروعة. وأخيرا قضية الوضع الإداري للمرأة الفلسطيني في مؤسسات المجتمع المدني وتأثير ذلك على تنمية المرأة من جهة وتنمية المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى.
أما الفصل الثالث فيعرض منهجية الدراسة بحدودها وإجراءاتها، ويتضمن الفصل الرابع نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، وأخيراً يحوي الفصل الخامس النتائج العامة للدراسة بما فيها الخلاصة والتوصيات والملاحق.

2.1 مشكلة الدراسة

خاضت المرأة الفلسطينية نضالا طويلا ومتواصلا لتحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية والحرية على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وعلى الرغم من نهوضها في بعض المجالات إلا أن دورها بقي محدوداً في مجالات أخرى، مما انعكس سلبياً على كثير من القضايا المجتمعية.

أما عملية التنمية في فلسطين وبالتحديد التنمية الاجتماعية فهي تعاني من تدني مشاركة العنصر النسائي الذي يشكل قرابة نصف عدد السكان، مما يترك آثاراً سلبية على تطور المرأة الفلسطينية من جهة وتنمية المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى.

في تصور الباحثة فإن هنالك نوع من الارتباط بين حصول المرأة على حقوقها الشرعية وتطورها في المواقع التي تتطلب صنع القرار وتأثير ذلك بصورة مباشرة على كافة أصعدة ومستويات التنمية الاجتماعية. لذا وجدت الباحثة من الأهمية القيام بهذا البحث الذي يحمل عنوان " العلاقة بين الوضع الإداري للمرأة الفلسطينية في مؤسسات المجتمع المدني و التنمية الاجتماعية في محافظة الخليل، قضية مهمة برزت كمشكلة ضرورية تستدعي من الباحثة الدراسة والبحث.

3.1 أسئلة الدراسة

سؤال الدراسة الرئيس وهو " هل هناك علاقة بين الوضع الإداري للمرأة الفلسطينية في مؤسسات المجتمع المدني، والتنمية الاجتماعية في محافظة الخليل؟"

وكذلك تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما دور المرأة الفلسطينية في مؤسسات المجتمع المدني، وأين هي من مواقع صنع القرار؟
2. كيف تلعب مشاركة المرأة في اتخاذ القرار دوراً في التنمية الاجتماعية؟
3. من يدعم المرأة في الوصول إلى مواقع صنع القرار في فلسطين؟
4. هل المجتمع الفلسطيني مؤمن بدور المرأة وأهمية مشاركتها في صنع القرار؟
5. ماذا تحتاج المرأة الفلسطينية من مجتمعها للنهوض بوضعها الإداري؟
6. ما هو دور الاحتلال الإسرائيلي في التأثير على وضع المرأة الإداري؟
7. هل قانون الأحوال الشخصية يحقق العدالة الاجتماعية للمرأة الفلسطينية؟

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تبحث في العنصر الأهم في المؤسسة ألا وهو العنصر البشري وبالتحديد المرأة، التي تحتاج إلى العناية والاهتمام للاستفادة منها الاستفادة المثلى، وذلك حتى تنهض وتنمو المرأة والمؤسسة وبالتالي المجتمع ككل. كما ترجو الباحثة أن تجد هذه الدراسة أهميتها لدى مؤسسات المجتمع المدني كونها ترمي إلى دراسة مدى مساهمة المرأة الفلسطينية في محافظة الخليل في عملية تنمية المجتمع الفلسطيني وتطويره اجتماعياً، انطلاقا من وضعها الإداري.

تأمل الباحثة أن تجد هذه الدراسة أهميتها لدى العاملين في مؤسسات المجتمع المدني، فمن خلال هذه الدراسة يستطيع العاملون معرفة مدى أهمية الوضع الإداري الذي تشغله المرأة ومدى مساهمته في وتأثيره في التنمية الاجتماعية وذلك من أجل النهوض بالمجتمع الفلسطيني وتطويره.

وفي النهاية تأمل الباحثة أن تجد هذه الدراسة أهميتها لدى مؤسسات المجتمع المدني وخاصة لدى دائرة التخطيط والتطوير التابعة لها، إذ ترجو أن تؤدي هذه الدراسة إلى إعطاء فكرة وتصور واضح عن وضع المرأة الإداري ومدى مشاركتها في مواقع اتخاذ القرار، الأمر الذي ينعكس على المرأة والمجتمع الفلسطيني ككل.

كما تطمح هذه الدراسة إلى تقديم المقترحات التي من شأنها أن تسهم في رفع مستوى المرأة تجاه وضعها الإداري ومشاركتها في مواقع صنع القرار. بحيث تكون حافزاً لجميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للعمل الجاد على الارتقاء والنهوض بالمرأة وتعزيز دورها في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة في المحافظة.

5.1 أهداف الدراسة

تتلخص أهم أهداف هذه الدراسة، فيما يأتي:-

ملحق 2: استبيان الدراسة

استبيان حول " العلاقة بين الوضع الإداري للمرأة الفلسطينية في مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية في محافظة الخليل".

حضرة الأخ/ة المحترم/ة

تحية طيبة وبعد

إننا كشعب فلسطيني يمر اليوم في مرحلة صعبة تشكل مفترق طرق في تاريخه ويعاني من قضايا كثيرة، أجدرها بالاهتمام قضايا المرأة الفلسطينية، وبالتحديد قضية الوضع الإداري للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني وانعكاس ذلك على التنمية الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

وانطلاقا من ذلك كان لابد لي كباحثة أن أطرح هذه القضية أناقشها بإجراء دراسة علمية حول " العلاقة بين الوضع الإداري للمرأة الفلسطينية في مؤسسات المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية في محافظة الخليل"، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة- برنامج بناء المؤسسات في جامعة القدس.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة فقد صمم هذا الاستبيان لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، لذا يرجى منك المساعدة في إنجاز هذه الدراسة من خلال إعطاء الوقت الكافي لتعبئة هذا الاستبيان بكل دقة وموضوعية، مع العلم أن جميع المعلومات التي ستدلون بها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي وسوف تعامل بسرية تامة. ولكم جزيل الشكر والتقدير.

الباحثة صفاء القط

إشراف د.أسامة شهوان

القسم الأول: بيانات عامة.

الجنس : □ أنثى □ ذكر

الفئة العمرية:

□ (اقل من 20) □(20 – 25) □(26 – 30) □ (31 – 35) □ (36 – 40) □ أكثر من40

منطقة السكن:

□ قرية □ مخيم □ مدينة

الحالة الاجتماعية:

□ أعزب/باء □ متزوج/ة □ مطلق/ة □ أرمل/ة

المؤهل العلمي:

□ دون الثانوي □ دبلوم □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه

عدد أفراد الأسرة:

□2 – 4 □ 5 – 7 □ 8 – 10 □ 10 فأكثر

القسم الثاني: بيانات حول المؤسسة

طبيعة المهنة:

□ إداري □ تنفيذي

المجال الذي تتخصص فيه المؤسسة:

□ التعليم □ حقوق إنسان □ التوعية والإرشاد □ القانون

□ الصحة □ بحثية/ مهنية □ قضايا سياسية □ غير ذلك: .....

الفئة المستهدفة:

□ الرجال □ النساء □ النساء والرجال □ الأطفال □ ذوي الاحتياجات الخاصة

عدد أفراد الطاقم:

□ (3-5) □ (6-8) □ (9-11) □ (13 فاكثر)

عدد أعضاء الهيئة الإدارية.....(إناث.....، ذكور.....)

عدد الموظفين.....

عدد الموظفات.....

القسم الثالث: الرجاء وضع إشارة (×) في المكان الذي يتناسب مع موقفك.

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	لا رأي	أعارض	أعارض بشدة
	المحور الاجتماعي					
	إن مكان الرجل العمل ومكان المرأة هو المنزل.					
	العقلية الأبوية والفكر الذكوري ما زالا يسيطران على توجهات المجتمع.					
	تعكس المناهج المدرسية الأدوار النمطية لكل من الذكور والاناث، مما يؤثر على وضع المرأة الإداري.					
	للفلسطينيين ذكورا وإناثا حق إشغال المناصب الإدارية على أساس المؤهل والكفاءة.					
	تمتلك المرأة الفلسطينية المؤهلات العلمية للوصول إلى مواقع صنع القرار.					
	المرأة نفسها لا ترغب في أن يكون لها وضع إداري لتطوير وضعها المجتمعي.					
	عدم قناعة المرأة بقدراتها يشكل عائقا في طريق إشعالها لموقع إداري في مؤسسات المجتمع المدني.					
	القرارات الصادرة عن الرجل أفضل من القرارات الصادرة عن المرأة في نفس الموقع الإداري.					
	إن ضعف اندفاع المرأة لتحمل المسؤوليات الإدارية يرجع إلى كثرة أعمالهن وصراع الأدوار.					
	تجد المرأة فرصتها في مؤسسات المجتمع المدني أكثر من المؤسسات					

	الحكومية.					
	أهم أهداف مؤسسات المجتمع المدني تطوير قدرات المرأة وتنميتها					
	تتعامل مؤسسات المجتمع المدني مع المرأة كأحد أهم المتلقين لخدماتها.					
	لم تبلور مؤسسات المجتمع المدني أية أجندة للتعامل مع قضايا المرأة الإدارية.					
	المرأة عنصر أساسي في تفعيل التنمية الاجتماعية.					
	التنمية الاجتماعية تهتم بحشد طاقات الموارد البشرية في المجتمع.					
	تحقق التنمية الاجتماعية أهدافها إذا وصلت المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار.					
	المحور السياسي					
	تتعرض المرأة لكافة أشكال العنف الإسرائيلي كالقتل والسجن والتعذيب.					
	مشاركة المرأة في الانتخاب يطور وضعها الإداري.					
	يحتاج قانون الانتخاب إلى التعديل لإنصاف المرأة.					
	تعتبر الكوتا الوسيلة الوحيدة لترسيخ حقوق المرأة السياسية.					
	الكوتا تضمن وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار.					
	قانون الأحوال الشخصية يتسم بالسيادة والديمقراطية والعدالة.					
	المحور الاقتصادي					
	تمركز المرأة في قطاعات اقتصادية معينة يعكس مستوى التطور المجتمعي.					
	النساء أكثر فقراً من الرجال.					
	اعتماد الأسرة على عمل المرأة خلال					

انتفاضة الأقصى دفعها للمطالبة بحقوقها الشرعية.						
عمل المرأة يساهم في تخفيف أعباء الأسرة الاقتصادية.						

القسم الرابع: الرجاء وضع دائرة حول الإجابة التي تعبر عن رأيك

30- ما هو تعريفك لمفهوم" عملية صنع القرار"؟

1. عملية تقوم على المشاركة في اتخاذ موقف ما.
2. مهمة تتطلب عملية توجيه وتنفيذ ومتابعة.
3. عملية لها علاقة بوضع السياسات والاستراتيجيات والخطط.
4. القدرة على التأثير والضغط والاستعداد للتغيير.
5. غير ذلك: .....

31- من يؤثر إيجابيا في دفع المرأة وتشجيعها للوصول إلى مواقع صنع القرار؟

1. العائلة.
2. مؤسسات المجتمع المدني.
3. القوى السياسية.
4. المراكز النسوية.
5. قدراتها الذاتية.

32- من أكثر العوائق التي تقف في طريق مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار؟

1. العوائق الإدارية.
2. العوائق البيروقراطية.
3. العوائق الثقافية.
4. العوائق الاجتماعية.
5. العوائق السياسية.
6. العوائق القانونية.

33- تحتاج الفتاة الفلسطينية في مقتبل عمرها إلى:

1. إحداث تغيير في تنشئتها الاجتماعية.
2. إعطائها فرصة أفضل لممارسة حقوقها.
3. إعدادها وتدريبها للمشاركة في اتخاذ القرار.

34- باعتقادك ما هو هدف المرأة الذي تحققه في وصولها إلى وضع إداري؟

1. تحقيق المساواة مع الرجل.
2. تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.
3. إبراز دورها في مواقع صنع القرار.
4. تغيير نظرة المجتمع للمرأة.

35- تكيف يتقبل الرجل إذا كانت ترأسه امرأة في العمل؟

1. يراها غير قادرة على تحمل الأعباء الإدارية.
2. عدم رضاه على وجود امرأة ترأس العمل.
3. الاعتقاد بعدم إمكانية أن تتساوى كفاءات الرجل والمرأة.
4. لا يوجد أي مشكلة في إدارة ترأسها امرأة.

36- ما هي أفضل وسيلة لضمان مستوى تعليمي يدعم المرأة للمشاركة في اتخاذ القرار؟

1. توسيع النشاطات اللامنهجية خاصة في مدارس الإناث.
2. رفع إلزامية التعليم إلى سن 18سنة.
3. اتخاذ إجراءات صارمة لضمان تطبيق قانون إلزامية التعليم ومعاقبة كل من يخالفه.
4. اتخاذ قانون رسمي لدعم الفتيات المتزوجات لاستكمال تعليمهن.

37- يتطلب الواقع الإداري من المرأة أن تواجه بعض التحديات الأسرية، أبرزها

1. القدرة على التوفيق ما بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة.
2. رضا الزوج عن انشغال الزوجة للعمل خارج المنزل.
3. القيام بتوفير كل احتياجات ومتطلبات الأبناء.

38- ما رأيك بدور السلطة الوطنية تجاه الوضع الإداري للمرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار؟

1. دور إيجابي وفعال.
2. دور مرضي.
3. دور محدود.
4. دور سلبي.

39- ما هو دور المؤسسات النسوية في قضايا المرأة ووصولها إلى مواقع صنع القرار؟

1. دورها فعال وداعم.
2. دورها أساسي في عملية التغيير المجتمعي تجاه المرأة.
3. دورها مقتصر على نشر الوعي النسوي في عدة مجالات.
4. ليس لها أي دور.

40- تحتاج المرأة من مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين إلى

1. توعيتها بأهمية دورها في دفع عجلة التنمية الاجتماعية.
2. توعيتها بحقوقها ووجباتها.
3. توعيتها بدورها الإداري في مواقع اتخاذ القرار.

41- ما هي أفضل الحوافز التي يمكن أن تقدمها مؤسسات المجتمع المدني حتى تمكن المرأة من تحسين وضعها الإداري؟

1. الدعم المعنوي والمادي.
2. تقديم الخدمات المجتمعية مثل رياض الأطفال، والوجبات السريعة.....الخ.
3. وضع قوانين تحقق العدالة للمرأة وتراعي خصوصيتها كأم.

42- من المهام الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني تجاه قضايا المرأة

1. ضرورة التنسيق المجتمعي لوضع خطة استراتيجية للارتقاء بوضع المرأة الإداري.
2. وضع خطة تدريبية للمعلمين والمعلمات خاصة بمواضيع النوع الاجتماعي.
3. القيام بحملات توعية حول أهمية مشاركة المرأة في التنمية المجتمعية.

43- ما هي النصيحة التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للمرأة في سبيل تحسين وضعها الإداري؟

1. أن تواصل تعليمها وتنمي مهاراتها الشخصية.
2. أن تقبل التحدي وتستعد له.
3. أن تتسلح بالثقة بالنفس وقوة الإرادة والالتزام.
4. أن تشارك في الدورات التدريبية التي تعقدها المؤسسات.

44- من أبرز الأسباب التي تقف في طريق التنمية الاجتماعية؟

1. الأمية لدى المرأة.
2. البعد الشاسع بين الشعارات النظرية والتطبيق العملي لإشراك المرأة في التنمية.
3. تراجع دور المرأة في المشاركة في إدارة المؤسسات الاجتماعية.
4. تدني نسبة النساء في المجالات المهنية المتخصصة.
5. المسؤولية المزدوجة للمرأة في المجتمع.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة صفاء القط

جامعة القدس